



بارومتر الأعمال الشهري

ديسمبر ٢٠٠٩

العدد (٨)

من مطبوعات

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

يقوم المركز بإعداد البارومتر الشهري بمشاركة في نشرة المرصد الاقتصادي التي تصدرها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

فريق العمل في بارومتر الأعمال الشهري بالمركز:
هناء خير الدين - المدير التنفيذي ومدير البحوث
طارق الغمراوى - اقتصادى

يوضح العدد الثامن من بارومتر الأعمال الشهري آراء عينة من ٢٣٧ شركة حول تقييم الأداء خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ والتوقعات لشهر ديسمبر. ويتكون العدد من ثلاثة أقسام، فيبدأ القسم الأول بنظرة عامة على نتائج العينة ويعرض المؤشر الإجمالي لبارومتر الأعمال، ويتناول القسم الثاني التقييم والتوقعات للعينة ككل وفقا لثلاثة محاور: (أ) محور النشاط الاقتصادي والذي يتضمن متغيرات الإنتاج والمبيعات المحلية والخارجية والمخزون واستغلال الطاقة الإنتاجية، (ب) محور الأسعار والأجور والذي يتضمن سعر المنتج النهائي وأسعار المدخلات والأجور، (ج) محور الاستثمار والتشغيل. ويتناول القسم الثالث عرض المؤشر الخاص بكل قطاع من القطاعات الستة التي تعمل بها شركات العينة وهي الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والاتصالات، والوساطة المالية، والنقل.

١ - نظرة عامة: النمو الاقتصادي ومؤشرا بارومتر الأعمال

أظهر الاستبيان تدهورا في أداء الشركات خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة بشهر أكتوبر، وظهر ذلك بالأخص في ٤ متغيرات هي: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وانعكس ذلك في انخفاض مؤشر التقييم، كما سيأتي.

وبالنسبة لأداء الشركات حول معدل النمو الاقتصادي في شهر نوفمبر ٢٠٠٩، أفاد ٥٠.٥% فقط من الشركات بارتفاع النمو، مقابل ٢٣% الشهر الماضي، بينما أفاد ٨% بانخفاضه، مقابل ١٥% الشهر الماضي، وبذلك ازداد الاتجاه إلى ثبات النمو هذا الشهر. وتقع هذه النتائج المتحققة دون ما توقعته الشركات بكثير، حيث توقع ٤٩% منها ارتفاع النمو في شهر نوفمبر. وربما تعود هذه النتائج بالأساس إلى أزمة ديون دبي وما شهدته البورصة من انخفاض كبير على إثرها. ورغم ذلك فالتوقعات لشهر ديسمبر متفائلة، حيث تتوقع ٤١% من الشركات ارتفاع النمو في شهر ديسمبر.

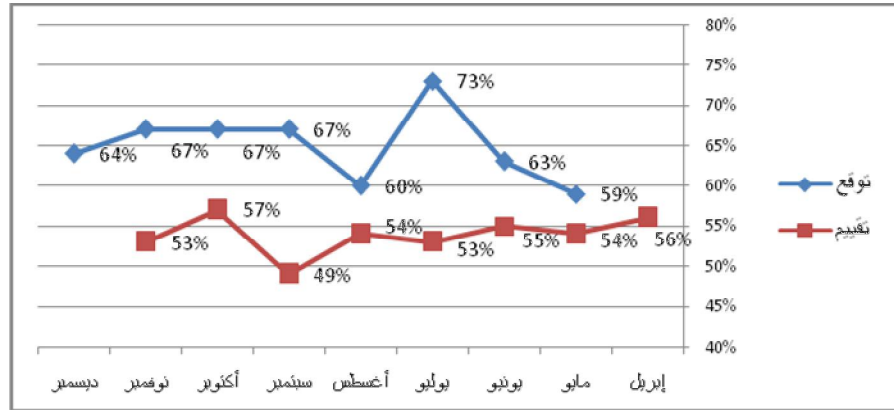
وأظهر الاستبيان انخفاض نسب الشركات التي تفيد بتحسين متغيرات النشاط الاقتصادي ومتغير الاستثمار، سواء في التقييم أو التوقعات، في مقابل ارتفاع النسب التي تفيد بثبات هذه المتغيرات. كما أوضح بقاء نمط المتغيرات الأخرى كما هو، مع تحسن واضح في أسعار مستلزمات الإنتاج (أي انخفاضها).

وبمقارنة الصناعة ومجموع الخدمات تبين أن أداء الخدمات أفضل لمعظم المتغيرات، سواء بالنسبة للتقييم أو التوقعات. وبمقارنة أداء القطاعين العام والخاص جاء تقييم الأداء في القطاع العام أفضل لمتغيرات النشاط الاقتصادي، وجاء تقييم القطاع الخاص أفضل للمتغيرات الأخرى (الأسعار والأجور والتشغيل والاستثمار). وجاءت توقعات القطاع الخاص أفضل من القطاع العام لجميع المتغيرات عدا الصادرات وأسعار المنتج النهائي.

ويوضح الشكل (١) مؤشري بارومتر الأعمال لكل من التقييم والتوقعات - اللذين يتم حسابهما استنادا إلى نتائج الاستبيان ووفقا لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية - للأشهر الثمانية الأخيرة. ومن الشكل يتبين انخفاض مؤشر التقييم بصورة ملحوظة بين شهري أكتوبر ونوفمبر (من ٥٧% إلى ٥٣%)، ويتبين ارتفاع توقعات شهر ديسمبر مقارنة

بتقييم شهر نوفمبر (٦٤% مقابل ٥٣%)، مع انخفاض اتجاه التوقعات قليلا كما يبدو من الشكل (٦٤% مقابل ٦٧%).

الشكل (١): مؤشرا التقييم والتوقع (إبريل-ديسمبر ٢٠٠٩)

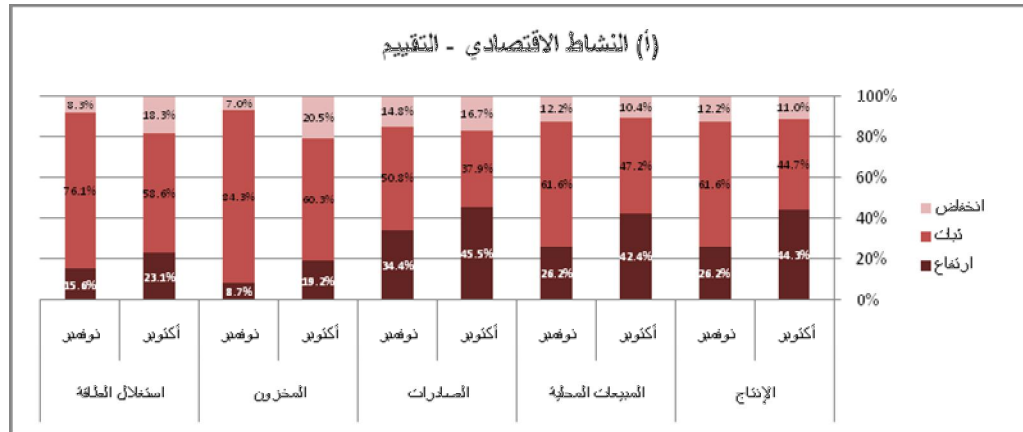


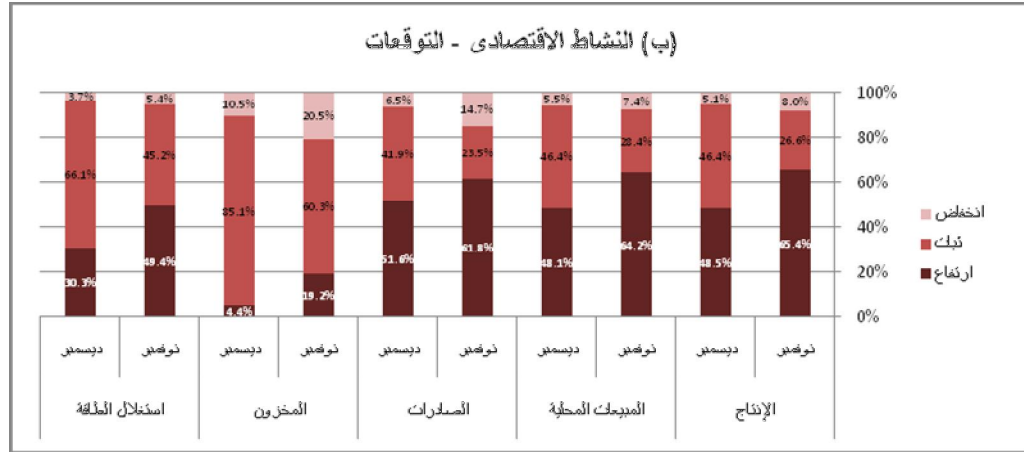
٢ - نتائج الاستبيان وفقا للمحاور الثلاثة

١.٢ النشاط الاقتصادي

يعرض الشكل (٢) التقييم لشهر نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر (أ) والتوقعات لشهر ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر (ب)، بالنسبة لمتغيرات النشاط الاقتصادي.

الشكل (٢): النشاط الاقتصادي





ومن الشكل (٢-أ) يتبين أن الاتجاه العام هو انخفاض نسب الشركات التي تفيد بارتفاع جميع متغيرات النشاط الاقتصادي، بين شهري أكتوبر ونوفمبر. ولكن يلاحظ من الشكل (٢-ب) أن توقعات ديسمبر أفضل من تقييم نوفمبر (الشكل ٢-أ)، وإن كانت أسوأ من توقعات شهر نوفمبر الماضي (الشكل ٢-ب) لجميع المتغيرات عدا المخزون الذي يعد انخفاضه تحسنا.

٢.٢ الأسعار والأجور

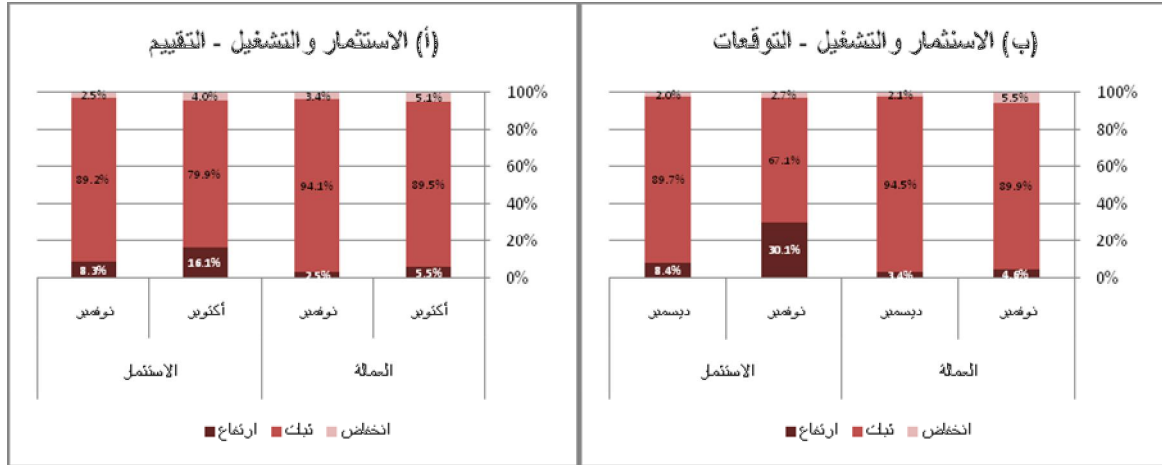
يلاحظ من الشكل (٣) أن كلا من التقييم والتوقعات حول الأسعار والأجور مستقر، مع انخفاض ملحوظ في أسعار مستلزمات الإنتاج (٣-أ و ٣-ب)، وتوقع لبعض الارتفاع في مستوى الأجور (٣-ب)، يرجع للزيادة السنوية مع بدء العام الجديد.

الشكل (٣): الأسعار والأجور



٣.٢ الاستثمار والتشغيل

الشكل (٤): الاستثمار والتشغيل



يظهر من الشكل (٤-أ) ثبات العمالة، وانخفاض الاستثمار، في كل من التقييم والتوقعات، واستقرار هذا النمط بين الاستبيان السابق والاستبيان الحالي.

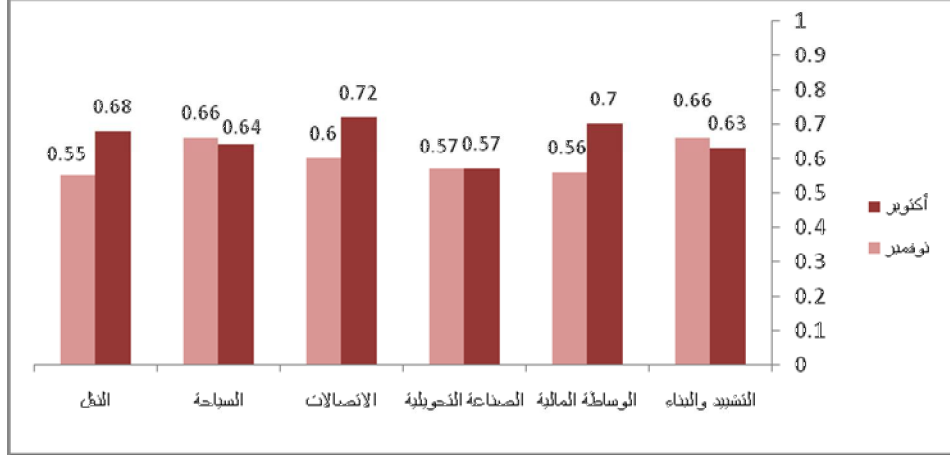
وفيما يتعلق بتقسيمات العمالة بين دائمة ومؤقتة وبين إدارية وفنية من حيث نسب الارتفاع والانخفاض، أفادت الشركات بنسب انخفاض العمالة أكبر من نسب الارتفاع، وذلك في جميع أنواع العمالة، باستثناء العمالة الفنية المؤقتة، التي جاءت على خلاف المتوقع تفيد ٥.٦% من الشركات بارتفاعها مقابل ٢.٨% بانخفاضها (غير مبين بالشكل).

المؤشرات القطاعية

بمقارنة نتائج استبيان هذا الشهر على المستوى القطاعي بنتائج استبيان الشهر الماضي يتضح انخفاض مؤشرات ثلاثة من القطاعات بشكل ملحوظ، وهي الوساطة المالية، والنقل، والاتصالات، كما يظهر من الشكل (٥). ومن ثم يتبين أن هذه القطاعات هي التي أدت إلى انخفاض المؤشر العام، ولكن حد من قوة هذا الانخفاض ثبات مؤشر الصناعة التحويلية التي تمثل حوالى نصف العينة، والذي أخذ قيمة ٠.٥٧ للشهر الثالث على التوالي. كذلك يتضح تحسن طفيف في قطاعي التشييد والبناء، والسياحة.

وداخل قطاع الصناعة التحويلية (غير مبين بالشكل) أفادت معظم الشركات بثبات المتغيرات، لكن أفادت بعض الأنشطة بالتحسن من أبرزها الأغذية، والغزل والنسيج، والصناعات الثقيلة، بخلاف أنشطة أخرى أفادت ببعض التدهور كالمنتجات المعدنية ومعدات النقل والأسمدة.

الشكل (٥): مؤشرات القطاعات



الخلاصة

أوضح هذا العدد من بارومتر الأعمال الشهري وجود حالة عامة من التدهور في متغيرات النشاط الاقتصادي والاستثمار، خلال شهر نوفمبر، مع استقرار المتغيرات الأخرى وانخفاض في أسعار المدخلات. وذلك كجزء من تداعيات أزمة دبي، لا سيما في قطاع الوساطة المالية. وجاءت التوقعات لشهر ديسمبر أفضل. وكانت أهم القطاعات تأثراً في هذا التدهور الوساطة المالية والاتصالات والنقل، مع استقرار الصناعة التحويلية، وتحسن طفيف في قطاعي التشييد والبناء والسياحة. وانعكس ذلك في انخفاض مؤشرى التقييم والتوقعات.

الملحق

جدول (2): نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة ¹									
المؤشر	ديسمبر 2009				نوفمبر 2009				أعلى ظلت ثابتة أقل الصافي ²
	أعلى ظلت ثابتة أقل الصافي ²				أعلى ظلت ثابتة أقل الصافي ²				
النمو الاقتصادي	38	3	56	41	43	6	45	49	
النشاط الاقتصادي									
الإنتاج	44	5	46	49	57	8	27	65	
المبيعات في السوق المحلية	43	5	46	48	57	7	28	64	
المبيعات في السوق الدولية	46	6	42	52	47	15	24	62	
حجم المخزون	7-	11	85	4	2-	21	60	19	
مستوى استغلال الطاقة ³	26	4	66	30	44	5	45	49	
الأسعار والأجور									
أسعار المنتج النهائي	4	2	92	6	11	2	85	13	
أسعار المدخلات الوسيطة	17	2	79	19	22	5	69	27	
الأجور	13	1	84	14	7	0	92	7	
الاستثمار والتشغيل									
الاستثمار	6	2	90	8	27	3	67	30	
العمالة	1	2	95	3	0	5	90	5	

جدول (1): نتائج الاستبيان: ملخص التقييم لكافة شركات العينة ¹									
المؤشر	نوفمبر 2009				أكتوبر 2009				أعلى ظلت ثابتة أقل الصافي ²
	أعلى ظلت ثابتة أقل الصافي ²				أعلى ظلت ثابتة أقل الصافي ²				
النمو الاقتصادي	3-	8	87	5	9	15	62	24	
النشاط الاقتصادي									
الإنتاج	14	12	62	26	33	11	45	44	
المبيعات في السوق المحلية	14	12	62	26	32	10	47	42	
المبيعات في السوق الدولية	19	15	51	34	28	17	38	45	
حجم المخزون	2	7	84	9	2-	21	60	19	
مستوى استغلال الطاقة ³	8	8	76	16	5	18	59	23	
الأسعار والأجور									
أسعار المنتج النهائي	1	3	93	4	2	6	86	8	
أسعار المدخلات الوسيطة	9	2	88	11	20	4	72	24	
الأجور	1	2	95	3	8	0	92	8	
الاستثمار والتشغيل									
الاستثمار	6	2	89	8	12	4	80	16	
العمالة	0	3	94	3	0	5	89	5	

¹ تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات. مع ملاحظة أن مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب
² الصافي: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل
³ أعلى: كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة: في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد

